

## ما قبل الانتخابات الفلسطينية وما بعدها

عدلي صادق  
كاتب وسياسي فلسطيني

يتداول الفلسطينيون، في هذه الأثناء، موضوع الانتخابات العامة، التشريعية والرئاسية، ويحاولون الإجابة عن أسئلة معقدة، لعل أهمها: كيف يستطلع النظام الفلسطيني تجاوز العقبان التي صنعها بنفسه ولنفسه؟ وما هي المهام التي يمكن أن يضطلع بها الفائزون؟ وماذا سيفعل الخاسرون في ظل مطبات ووقائع الهيمنة بقوة الأمر الواقع على المساحات الجغرافية التي يؤدي فيها طرفا الخصومة الفلسطينية وظائف محدودة، تتلخص كلها في موضوع السيطرة الإدارية على اثنين من التجمعات البشرية في أراض محتلة أو محاصرة، بينما هناك ثلاثة تجمعات للفلسطينيين، تقع خارج خارطة الانتخابات، إحداها اندمجت قسرا في خارطة الانتخابات الإسرائيلية، والثانية المقدسية، ستكون مشاركتها رهنا بالموافقة الإسرائيلية وشروطها، والثالثة التي في الشتات، لم يستطع النظام السياسي تأمين حقها في المشاركة، طالما أن نتائج أي انتخابات ستقرن موضوعيا بقيادة فلسطينية للمرحلة المقبلة.

من نافلة القول، إن العقبان التي صنعها النظام الفلسطيني لنفسه، تمثل جنر المأزق. فقد انقسمت المساحة الجغرافية الضخمة والمتناقضة، التي أتاحتها اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ، إلى سلطتين، وشكلت السلطان في استعادة وحدة النظام الفلسطيني، وحتى بعد

أن تأكد فشل منهجية كل منهما، ازدادت كلا السلطتين عنادا وتمسكا بفقدان السيطرة على أي شيء سوى نفسيهما، بل أظهر كل طرف الرضا والقناعة بالسيطرة على نفسه، وأصبح النظام السياسي وشروطه ووظائفه الوطنية، مشروخا وفاقد للفاعلية. طرف يزهو بصلاحياته البروتوكولية وما تبقى من اتصالاته الدولية، وآخر يزهو بالقوة المسلحة الضامنة لاستمرار سيطرته، وفي المحصلة ورغما عن أي نتائج يُفرزها الصندوق، لن تتزحج كل سلطة عن مواضع سيطرتها الحاسمة. فمن يمكس بالصلاحات البروتوكولية والاتصالات، سيظل ممسكا بها ويحسم أمر الهيمنة لصالحه، ومن يمكس بغزة سيظل يحسم أمر السيطرة فيها بقوته الأمنية المسلحة، ولا يرغب الطرفان في استعادة المؤسسات الدستورية والقانون والتخلي عن قوة الإكراه، استحوادا على الصلاحيات السياسية والأمنية، داخل البؤر المحاطة بقوة احتلال فاجرة، تبادر إلى التعدي والانتهاكات اليومية وإلى شطب المزيد من هوامش حركة السياسة وحركة المقاومة.

في هذا الإطار، يتداول الفلسطينيون موضوع الانتخابات ومقارباتها الإجرائية ومرشحيها. والآن أن كل التوقعات تفيد بأن سجلا داخليا يجري داخل كل طرف، لأن العناصر المهيمنة في دائرة اتخاذ القرار لدى الطرفين، تحت سقف المتاح لكل منهما، حريصة على استمرار نفوذها، على الرغم مما تسببت فيه من الإخفاقات والحن، وما جنته على نفسها وعلى شعبها من مرارات، حتى أصبح الشعب

الفلسطيني، للمرة الأولى في تاريخه، ناقما على الطبقة السياسية التي يُفترض أنها تمثل مصالحه وتعمل على تحقيق أهدافه. وبموجب هذه الحقيقة، أصبح السياسي الفلسطيني في خضم فرضية الانتخابات، بصدد مجموعة من السجلات ذات الصلة بالمشروعية: السجل بين طرفي الخصومة، ولدى كل منهما، موضوعيا، ما يفند مشروعية الطرف الآخر ويطن في جدارته، والسجلات العديدة في داخل كل طرف، بقوة تدافع الأجيال وحقائق فشل التجارب والأدوار، وسجل المجموع الوطني الفلسطيني حول كيفية الخروج من شبكة المأزق الذاتية والموضوعية، مع خلو وفاض القوى السياسية من النصوص التي يمكن أن تمثل إستراتيجية عمل وطني واحدة، تواجه إستراتيجية إسرائيل ومراميتها وجموحها.

فلا يختلف فلسطينيان على أن مكونات الطبقة السياسية منفصلة عن الواقع، وأنها في حاجة إلى مساحة زمنية للحوار الوطني العميق، وإلى وضع الترهات جانبا ومواجهة معطيات الواقع بتشفافية وشجاعة وبروح المسؤولية، في سعي إلى الخروج بإستراتيجية عمل وطني واحدة، تجري بموجبها المنافسة على مواقع المسؤولية وليس المنافسة على من يأخذ ماذا من مباحج السلطة في واقع عام عقيم وكثيب يراوح في مربع الخيبة والقتل. ويكفي أسف، يمكن القول دون تردد، إن الطرفين غير مؤهلين حتى الآن لهذا حوار، وعلى الرغم من ذلك تراهما بزعمان أنهما جاهزان للانتخابات

التي لا يريدانها ولا يريدان الاعتراف بالواقع. فكل منهما لا يزال يتمسك بغوره وأوهامه، ويراهن على منجز واحد، هو نجاحه في تجريف المجتمع من السياسة، وفي منح تشكل أي طبقة سياسية، بل أجهز على مؤسسات المجتمع المدني، وأخضعها بعد أن أسس لبعض رموزها التي بدأت قوية ورائجة: ملفات فساد أو احتواها من خلال مساعدتها على تجاوز عثرات أجتار واستتار، جرت في مناحات الإحباط والبحث عن خلاص فردي، وفي مناحات التشطي السياسي، وتذوق المصالح. في موازاة هذه الكارثة الناجمة عن منطلق المقاومة الفردية، التي تناقض المنطق العملية السياسية الاجتماعية الشاملة، لدى رئيس السلطة محمود عباس، وعن منطلق الانقراض الأمني والعسكري المحل بأوهام ومفردات الخطاب المنبري العاطفي لدى حماس؛ وصل الفلسطينيون إلى طريق مسدود، وليست هناك أي إشارات تدل على أن المسؤول الرسمي الأول محمود عباس ينوي أو يمكن أن يفتن بضرورة إنهاء حياته بعملية تكفير عن الذنوب، والذهاب إلى حوار وطني جاد ومسؤول، يؤدي إلى استعادة منظمة التحرير الفلسطينية دورها، كممثل شامل للشعب الفلسطيني ومصالحه.

إن ما يجري الآن، هو أشبه بعملية انتحار سياسي. فالحيطون بعباس يفعلون الشيء نفسه الذي فعله الحيطون بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، عندما رسموا لحياته السياسية نهاية مهينة لا تليق به، وهو رجل ذو تاريخ لا يدنو منه تاريخ محمود عباس. بالتالي فإن النتائج في المثال الفلسطيني



ستكون أفح، لأن المحيطين بعباس يطرحونه مرشحا للرئاسة بعد سن الخامسة والثمانين، وهدفهم أن يحكموا فعليا باسمه، وليس من بين هؤلاء من لديه حتى مآثر سابقة لمن أحاطوا بالرئيس الجزائري الذي أسقطه الشارع، الوضع الفلسطيني جد خطير، وليست هناك حتى الآن، ومضة أمل، فالطبقة الفلسطينية السياسية اختارت معاندة الحقائق، وأعلنت عن جاهزيتها لخوض انتخابات بلا أسس دستورية، كقرفة في الهواء لم تجد سواها للخروج من المأزق الداخلي، لا يسبقها حوار يحدد مواطن المتنافسين فيها أو اتجاه حركتهم بعد انقراض السامر.

## الوطن أولا، والطائفة بعد ذلك

عريبا على عملي إلا بالقوى أن الإمام الغائب لو عاد فلن يكون مسموحا له برئاسة جمهورية الخميني، وذلك لأنه عربي هاشمي من قريش، وليس فارسيا من أبوين فارسيتين.

وهذا هو السبب الرئيسي لقيام جواسيس المخابرات الإيرانية، وعناصر ميليشياتها العراقية، بعد الغزو الأميركي وهيمنة إيران على العراق، بشن حملة اغتيايات طاولت كبار القادة العسكريين والطيارين والخبراء والعلماء العراقيين الذين استبسلوا في مقاتلة الجيش الإيراني، وأكثرهم شيعية.

إلا أن تلك الاغتيالات والملاحقات، بالإضافة إلى اعتماده سياسة التوجيع والإفساد والتخريب والترهيب ضد عموم الشعب العراقي، ومنهم بل في مقدمتهم، سكان محافظات الجنوب، كانت سلاحا ذا حدين على النظام الإيراني.

فقد نبهت الشيعة العراقيين إلى قوة الحق العنصري الفارسي التي يخترنها الملاي لك عرب العراق، دون أن يستقنوا منها إختوتهم في المذهب والعقيدة.

وأكثر دليل على ذلك فظاظة ضباط الحرس الثوري المدسوسين في دوائر الحكومة العراقية ومؤسساتها المدنية والدينية، وقلة حياء وكلاء الولي الفقيه العراقيين، وممارساتهم التسلطية، وإفسادهم وظلمهم وسرقاتهم، وخصوصا في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية ذاتها.

حتى جاء انفجار الملايين التشريعية الباسلة، أخيرا، وخروجها عن صمتها، ولجوؤها إلى الثورة التحريرية ضد هيمنة النظام الإيراني ووكلائه المكروهين، وتمزيق صور الخميني وخامنئي في مدن شيعية عديدة، وحرق قنصليات إيران في النجف وكربلاء والبصرة، برهانا على أن الطائفة الشيعية العراقية، من جهتها، أيضا، أثبتت أن الحمية القومية والوطنية تسبق الولاء للطائفة، عند الشدائد.

نعم، فقد ثبت لهم ولغيرهم أن العيش في وطن حر مستقل عزيز قوي موحد وعادل سوف يوفر لهم احتياجاتهم الحياتية، ويحافظ على كراماتهم، بعد أعوام من القهر والظلم والإذلال والابتزاز لم يُعطهم فيها الولي الفقيه غير الأكاذيب والخرافات والمخدرات والاعتقالات والمفخحات. ولسنا هنا في حاجة إلى التذكير بمدى احتقار المرجعيات الفارسية في إيران للعنصر العربي حين جعلت الدستور الإيراني ينص على أن "رئيس الدولة يجب أن يكون شيعيا، من أبوين فارسيتين".

وقد فهم الشيعة العرب من هذا النص العنصري الخارج عن حدود العقيدة الإسلامية التي لم تفضل

ولكن أمل الجمع بدأ يخيب بسرعة ومن الأيام الأولى لعهد. فقد تبين أن الخميني حاقد أكثر من الشاه، ليس على صدام الذي طرده من النجف، بل على العراقيين وعلى العرب أجمعين، ورأغب في احتلال أوطانهم، وفرض "ثورته" عليهم بقوة السلاح. ومن أول وصوله، في مطلع شهر فبراير عام 1979 إلى إيران، بدأ يبشر بنظريته الجديدة القائمة على فكرة تصدير الثورة إلى دول الجوار، مستهدفا العراق، أولا، للانطلاق منه إلى الدول العربية الأخرى، وإعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية من جديد بقيادته، معلنا أنه ينوب عن الإمام الغائب، وجاعلا نفسه الولي الفقيه.

وقد زاد نفورهم منه ومن "فارسيته" المتضخمة وسياساته العدائية المتطرفة حين أقدم على احتلال جزر الإمارات العربية الثلاث، طنط الكبرى وطنت الصغرى وأبوموسى، وما رافق ذلك من تصريحات عنصرية متعالية على العرب أجمعين، أطلقها إعلامه وأعوانه ووزرائه الكبار.

وحيث بدا أن القرار "الأممي" برحيل نظام الشاه قد صدر، وأن الإمام الخميني قام إلى طهران من باريس على متن طائرة فرنسية، مرفوقا بالعشرات من المعتمدين، لحكم إيران، فتفاعل العراقيون، والشيعة منهم بوجه خاص، وتمنوا أن يكون العهد الجديد أكثر اتزاناً وعقلانية من حكم الشاه، وأشد رغبة في إحلال التفاهم والتعاون والمسالم والمسامحة في علاقات الدولة الجديدة مع جيرانها العرب.

وتوقعوا أن يكون أول قرار يتخذه الإمام الحاكم الجديد هو إعادة الجزر الثلاث إلى دولة الإمارات ليُظهر حسن نواياه، وليطمئن إخوته في الدين من العرب وغيرهم، وليطوي صفحات التعالي القومي العنصري الذي ميز عهد الشاه.

وذلك لسببين، الأول إعلاناً، وهو في باريس قبل تسليمه السلطة، أن نظامه ديني إسلامي يناصر المسلمين، ويدافع عن قضاياهم، وخاصة قضية فلسطين. والثاني أنه عاش سنوات في العراق ضيفا معززاً ومكرماً على الشعب العراقي، وبالأخص على شيعة النجف ومرجعها، وتقضي الأصول من باب رد الجليل، بأن يكون وفيا لتلك الضيافة، عاملا على إنهاء سياسات الاستفزاز والتعدي والتعالي على العراقيين، وخاصة على إخوته في الطائفة، ومكافأتهم بإقامة علاقات أخوية جديدة حقيقية، مثمرة وراسخة تقوم على الاحترام المتبادل وعلى حسن الجوار.

## هل يحضر الشيخ تميم قمة الرياض؟

ولكنها لن تصمت على تهديد أمن شعوبها وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

كم من فرصة كبيرة أضعها النظام القطري على نفسه لإثبات حسن النية والعودة للدفء الخليجي والعربي؟ قطر مازالت، مرة ثلو الأخرى، تسعى للعبث بأمن واستقرار دول مجلس التعاون من خلال دعم المجموعات الإرهابية المسلحة.

مازالت الدوحة مرتمية في أحضان حلفائها الممتثلة في قوى الشر التي تواصل دفعها لمزيد من الدمار والخراب بالمنطقة. الأسوأ أن قطر مازالت تهدر المبادرات من الدولارات من أموال شعبها على حلفائها المشبوهين حول العالم. إذا شارك الشيخ تميم في القمة الخليجية، هل سيشرح استعدادة لرفض ما هو مطلوب منه إيرانيا وتركيا؟ أما تقديم قطر للإخوان كبش فداء واستعدادها لقطع علاقاتها مع هذه الجماعة الإرهابية فلن يقدم أو يؤخر. مطالبات الدول الأربع الجماعية تؤكد على وقف تمويل قطر للإرهاب، وإغلاق شبكة تلفزيون الجزيرة الفضائية وتقليص علاقاتها مع إيران من ضمن مطالب أخرى.

في حال حضور الشيخ تميم من عدمه، لن يتم حذف المطالب الحققة لأن هذا يعني زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج العربي وتشجيع المنظمات الإرهابية لإشعال الحروب، إضافة إلى إعطاء الدوحة الضوء الأخضر لاستمرار ممارسة الأنشطة العدائية ضد الدول العربية.

عبدالله العلمي  
كاتب سعودي

إذا صحت فرضية مشاركة أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في القمة الخليجية الأسبوع القادم في الرياض، كيف سيحجب الأمير على المطالب الحققة بوقف دعم الدوحة للمجموعات الإرهابية وإغلاق قناة الجزيرة المتورطة في نشر الفوضى، ووقف التدخل في شؤون الدول الأخرى؟

إذا حضر الشيخ تميم قمة الرياض، هل سيحجب على استفسارات القادة الخليجيين حول مخططات الدوحة الرامية لتفكيك وحدة ونسيج المجتمع الخليجي؟ الدوحة نشرت الفوضى وقدمت الدعم المشبوه للمجموعات الخارجة عن القانون كما تستمر بتوفير الغطاء المادي للمنظمات الإرهابية. هل تنتج الأعباء الدوحة بممارسة الاستجداء والمظلومية في وقت بات العالم كله مقتنعا بتورطها في دعم التنظيمات المتطرفة؟ المخبر للشبهات أن قطر وسعت شبكات مؤامراتها فاعطت وكالة حصرية لحزب الله اللبناني للعمل ضد الإمارات والسعودية.

السعودية والإمارات والبحرين ومصر أظهرت صلابة كبيرة وثباتا على الموقف أمام التعنت القطري وعدم الاستجابة للشروط الـ13 التي وضعتها تلك الدول. دول الرباعي العربي مارست الصبر لفترة طويلة،



**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk